

تزايد حالات الانتحار في غزة: المسؤولية برسم الكل

كما رأى إبراهيم أن «حكومة حماس تتحمل مسؤولية جزء كبير من حالات الانتحار التي وقعت خلال السنوات الماضية بسبب تقصيرها ونهرها من الاستحقاقات المطلوبة، واستمرارها على حساب الناس وعوزهم بجباية الضرائب وعدم اعترافها بأنها سبب الوضع الكارثي».

على خط وسط، قال أستاذ علم النفس في جامعة الأقصى فضل أبو هين، إن الشباب المنتحرين كتبوا بدمائهم رسالة مفادها: «افتحوا لنا آفاق المستقبل والحياة وإلا سنغلقها بأيدينا». وأوضح أن «البطالة والفقر هما إحدى ركائز فقدان البشر لأهمية ذاتهم، وهما تشكلان أرضية خصبة للانتحار، بعد أن يصل الشباب إلى مرحلة الإحباط واليأس والاكتئاب»، كما قال إن «كل شرائح المجتمع مسؤولة عن هذه الحالة الصعبة».

وأضاف أبو هين: «الوقت ليس في مصلحة المسؤولين حالياً، ومن الخطير أن يصل الشباب إلى اقتناع بأن الحياة لن تمنحهم إلا التعاسة والشقاء وأن الأخرة أهون عليهم من حياة يتحكم بها بشر لا ينفعونهم في شيء».

كذلك لفت الداعية الإسلامي عماد حمتو إلى الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي عاشها المنتحرون. وقال: «الانتحار حرام، لكن الظلم حرام. الانتحار حرام، لكن الفساد السياسي حرام. الانتحار حرام، لكن الضريبة أيضاً حرام. علينا ألا نجتزئ النص الشرعي، نحن ضحايا التفكير الخاطئ في مصلحة المواطن، ندفع ثمننا باهظاً وغالباً علينا أن نكون واقعيين ونحن ننظر في قضية النص الشرعي». وأضاف حمتو: «خلف كل قصة انتحار حكاية، الموت رائحته تخرج في كل مكان في غزة، فالمشكلة أن المواطن البسيط لا يعرف كيف يدبر أمور حياته اليومية... لا نبرر هذه العمليات ونبرأ منها، وعند تشخيصنا للأسباب نرفع الصوت عالياً بأن هؤلاء الذين يعلمهم الله هم مسؤولون عما يجري في القطاع من كوارث إنسانية».

الحصار... يحاول معاقبة خصومه السياسيين به».

ورفض موسى القول إن الفقر أحد أهم الأسباب التي دفعت الشباب إلى الانتحار، مضيفاً: «غزة ليست فقيرة، لكن أموالها تسرق. كما يفتعلون مشكلات تنعكس سلباً على أبناء القطاع، وهناك مجرمون خلف هذه المشكلات وأيدٍ تتامر ليل نهار».

في المقابل، حمل الباحث في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مصطفى إبراهيم، حكومة «حماس» المسؤولية الكاملة عن «إقدام الشباب على الانتحار، وتحول الانتحار من خط أخطر إلى أسهل طريقة للتخلص مما يعانیه الشباب من أزمات». وقال إن هذه الظاهرة «أصبحت مستفحلة في القطاع وهي بحاجة إلى حلول حقيقية، لا إلى نقاش وصمت يرافقه تقرير حكومي».

**حقل الكثيرون
حكومة غزة أو السلطة
مسؤولية سوء الأوضاع**

ترفض الشرطة إعطاء إحصائية بحالات الانتحار، نظراً إلى حساسية الموضوع، (أي بي ايه)



الذي هدد بإلقاء نفسه من أعلى برج للإرسال في مدينة غزة، بسبب ظروفه الاقتصادية الصعبة وتوقف سلطة رام الله عن تحويل راتبه. لم يستطع المتجمعون إقناعه للنزول وعدم إلقاء نفسه، إلا بعدما حصل على ضمانات من مكتب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بعودة راتبه.

وشهد قطاع غزة إقبالاً متزايداً من شبان وشابات على وضع حد لحياتهم، فقد اختلفت طرق الموت ما بين الشنق أو إحراق النفس أو تناول مبيدات حشرية وحتى القفز عن ارتفاع شاهق، كما حدث مع س. غ. (26 عاماً) التي رمت نفسها من الدور السادس في شارع الصناعة في غزة، ما أدى إلى وفاتها في مستشفى الشفاء لاحقاً.

يقول المتحدث باسم الشرطة، أيمن البطنجي، إنه وفقاً للتحقيقات فإن «المشكلات العائلية والفرط في استخدام القوة من بعض الآباء تجاه أبنائهم، هي أحد أسباب إقدام الشباب على الانتحار». ورفض البطنجي إعطاء إحصائية عن حالات الانتحار لكن عضو المجلس التشريعي عن حركة «حماس» يحيى موسى، يرى أن ارتفاع نسبة الانتحار هو من تداعيات الحصار المزودج المستمر منذ ما يقارب 10 أعوام على أبناء غزة». وقال إن «سلطة عباس جزء من

تزايد حالات ومحاولات الانتحار في غزة. الضحايا معظمهم من فئة الشباب، فيما يموت آخرون من أبناء العشرية بسكنات قلبية مفاجئة في غير الحرب، يجد الغزيون أنفسهم وجهاً لوجه مع الموت دائماً

غزة - سناء كمال

«عشت حياتي وأنا نفسي أنني حياتي، الآن سأنهي حياتي هذه آخر أمنياتي». كانت هذه آخر ما كتبه عزمي يونس البريم (32 عاماً)، من خان يونس جنوب قطاع غزة، على صفحته على «فيسبوك»، قبل ساعة من إحراق نفسه على دار بني سهيلا على مدخل بلدته الشرقية لخان يونس.

لم يستطع السائقون المتجمعون على مدخل البلدة منع البريم من إحراق نفسه، فاشتعلت النيران في جسده والتهمت 70% منه خلال دقائق فقط، وذلك قبل تمكن المواطنين من إخماد النار المشتعلة، وفي ما بعد أعلنت وفاته.

يقول ابن عمه أبو محمد البريم (45 عاماً)، إنها لم تكن المرة الأولى التي يحاول فيها البريم إنهاء حياته، مؤكداً أنه «لا يعاني مشكلات نفسية أو انقصاماً في الشخصية كما زُوج، بل إنها الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، وخصوصاً أنه أب لطفلين ولا يستطيع تأمين حياة كريمة لهم، كانت دافعه إلى محاولة للانتحار».

قبل يوم من إحراق البريم نفسه، هدد غزّي آخر بقطع شرايين يده والانتحار أمام مدخل الشفاء الطبي وسط مدينة غزة. الموجودون أمام المستشفى استطاعوا منعه من تنفيذ تهديده، وسحب السكين منه. عملية إنقاذ أخرى حدثت مع رزق أبو ستة

البلاد، وأوضحت أن الإحصائيات الأولية تفيد بتسبب العدوان بتوقف عمل 350 ألف عامل في القطاع الخاص عن أعمالهم.

وفيما لا تزال قوات «التحالف» تمنع تدفق المشتقات النفطية إلى الأسواق اليمنية، قالت وزارة النفط والمعادن إن الأضرار الناتجة عن العدوان تسببت بتوقف تصدير النفط وتراجع انتاجه، إضافة إلى تدمير 244 محطة و189 ناقلة وقود، وتدمير 37 منشأة منها مبنى الرصد الزلزالي في دمار مع مختبراته ومعداتها ومنشأة رأس عيسى وشركة النفط في دمار. وأشارت إلى توقف كل أعمال إنتاج واستكشاف النفط على يد الشركات الأجنبية، الذي تسبب بتسريح العمال في الشركات النفطية.

وفيما ارتفع إجمالي شبكات وأبراج الاتصالات المستهدفة على يد طيران «التحالف» إلى 190 برجاً وشبكة اتصالات في عدد من المحافظات. وقدرت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الخسائر التي تكبدها قطاع الاتصالات بعشرات المليارات، واتهمت طيران العدوان باستهداف محطات وخطوط الاتصالات الرئيسية الرابطة بين المحافظات، وكذلك الرابطة مع دول الجوار.

وأوضحت وزارة الصحة العامة اليمنية أن الحرب والحصار أديا إلى توقف إمدادات الدواء وتضرر المئات من المستشفيات الخاصة. واتهمت طيران العدوان بتدمير ما يزيد على 340 منشأة صحية متنوعة بين مستشفيات ومراكز صحية ووحدات متخصصة، بالإضافة إلى الأضرار غير مباشرة تكبدها القطاع الصحي نتيجة انعدام المشتقات النفطية والمستلزمات والمحاليل الطبية المخبرية والدوائية نتيجة الحصار الذي أدى إلى وفاة كثير من المرضى الذين يعانون الأمراض المزمنة كمرض السكري وأمراض القلب والشرايين والفشل الكلوي ومختلف أنواع السرطان وغيرها.

تقرير

ضحية جديدة على يد الشرطة... والسياسي يطالب بتعديك تشريعي

«السلطات المنوطة لبعض أعضاء الجهات الأمنية إنما تُعنى في المقام الأول تمكينهم من الحفاظ على أرواح وممتلكات ومصالح المواطنين، بهدف إرساء قواعد الأمن والنظام في البلاد وذلك في إطار من التقدير والاحترام المتبادل بين الجانبين».

وأضاف أنه برغم «عدم انسحاب بعض التصرفات غير المسؤولة لعدد من أفراد جهاز الشرطة على هذا الجهاز الوطني الذي قدم العديد من التضحيات والشهداء من أجل حماية الوطن والدفاع عن المواطنين، فإنه يتعين مواجهة تلك التصرفات بالقانون لوقفها بشكل رادع ومحاسبة مرتكبيها، وهو الأمر الذي قد يقتضي إدخال بعض التعديلات التشريعية أو سن قوانين جديدة تكفل ضبط الأداء الأمني في الشارع المصري، بما يضمن محاسبة كل من يتجاوز في حق المواطنين دون وجه حق، مع عرض التعديلات التشريعية على مجلس النواب خلال أسبوعين لمناقشتها».

إلى ذلك، قال مصدر أمني لـ «الأخبار» إن وزير الداخلية كلف لجنة من الوزارة «دراسة التعديلات التشريعية التي سيجري إدخالها على القوانين المنظمة لأفراد وأمناء الشرطة منها العقوبات ولوائح الترقية بالإضافة إلى إمكانية زيادة مدد الدراسة في معهد أمناء الشرطة، وتوفير تأهيل نفسي وزيادة المواد الحقوقية التي يجري تدريسها لهم، فضلاً عن تحسين الأوضاع المالية وتنظيم امتلاكهم أنشطة تجارية خاصة».

الانتهاكات التي رصدت من أمناء الشرطة خلال الشهور الماضية، وأبرزها الاعتداء على أطباء مستشفى المطرية، وهي الأزمة التي لا تزال مستمرة دون حل، وسط تصعيد من الأطباء بالاتجاه إلى تنظيم إضراب مفتوح ما لم تجر الاستجابة لمطالبهم بمحاسبة المدانين أمام القضاء.

وفي تطور يعكس اهتمام الرئاسة بالأزمة، كشف عن لقاء جمع رئيس الجمهورية ووزير الداخلية، مجدي عبد الغفار، أطلع فيه عبد الفتاح السيسي، على آخر تطورات الأوضاع الداخلية. وأكد السيسي، في اللقاء، أن

ترافقت الجريمة مع استمرار تداعيات الاعتداء على الأطباء



الغضب على الأمين المتهم بالبلطجة دفع الأهالي خلال دقائق قليلة إلى محاصرة مقر مديرية أمن القاهرة، الذي لا يبعد سوى مئات الأمتار عن مكان الحادث، وقطعوا الطريق. ومباشرة اضطر مدير الأمن إلى الاعتذار من أسرة الضحية ووعدهم بمحاسبة المتهم، ثم أصدر وزير الداخلية قراراً بوقف الأمين عن العمل حتى الانتهاء من التحقيقات، فيما لم تتمكن النيابة من استجوابه بسبب حالته الصحية وخضوعه للعلاج.

في غضون ذلك، تحولت جنازة السائق محمد إسماعيل، الشهير بـ«دريكة»، إلى تظاهرة شعبية شارك فيها المئات من زملائه السائقين وأسرته، ورددوا فيها هتافات ضد وزارة الداخلية ومطالبات بمحاسبة المسؤول عن الحادث وتطبيق أقصى عقوبة عليه. كذلك أدان شهود عيان أمين الشرطة المتهم، لكن الشرطة لم تسلم (حتى الآن) التحريات حول الواقعة للنيابة. وسادت حالة من الوجود على أسرة السائق الضحية، خاصة أنه كان سيحتفل بزفافه بعد شهر من الآن، بل كان يعمل على تسديد الأقساط الخاصة بزفافه، وطالب والده بالقصاص العادل أمام القضاء وسط وعد من القيادات الأمنية بتقديم المتهم إلى محاكمة عادلة. كذلك أعلن نواب منطقة الدرب الأحمر، التي شهدت الواقعة، مطالبتهم بإجراء تعديل تشريعي يجري بموجبه حظر حمل أمناء الشرطة سلاحهم المبري في غير مواعيد العمل الرسمية، وذلك بعد تصاعد

جريمة جديدة في مصر «بطلها» أمين شرطة أخرج سلاحه «الميري» وأطلق الرصاص على سائق بعد اختلافهما على اجرة التوكس. خرج أهالي المنطقة غاضبين فحاصروا مديرية الأمن بعد ضرب الشرطي ونقله إلى المستشفى، فيما قدمت «الداخلية» الاعتذار لأسرة الضحية ووعدت بمحاكمة عادلة

القاهرة - احمد جمال الدين

أثارت جريمة جديدة على يد أحد أمناء شرطة النقل والمواصلات في مصر مشاعر المواطنين مجدداً. الضحية هذه المرة سائق سيارة كان يعمل بالاجرة. الجريمة هزت منطقة وسط القاهرة مساء أول من أمس، والقصة أنه بعد خلاف بين الأمين والسائق على اجرة نقل بعض المستلزمات الخاصة بالشرطي بالسيارة، أخرج الأول سلاحه «الميري» وأطلق رصاصة شملت رأس السائق ليستقط قتيلاً مباشرة، فيما ضرب الأهالي الشرطي حتى فقد الوعي، ثم نقل إلى المستشفى في حالة خطيرة.